الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الإثنين

21 **فبراير** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

"الأحوال المتنقلة÷ تقدم خدماتها في (6) مواقع حول المملكة

المصدر: جريدة البلاد الاثنين 20 رجب 1443هـ - 21 فبراير 2022م
https://albiladdaily.com/2022/02/20

الرياض : البلاد
قدمت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية ممثلة بمبادرة "نأتي إليك" التي تُنفذها للجهات الحكومية والخاصة، ومبادرة "موجودين" الموجهة لخدمة المحافظات والمراكز والقرى البعيدة عن مكاتب الأحوال المدنية، وتقوم الوحدات المتنقلة للأحوال المدنية بتقديم خدماتها للرجال والنساء في (6) مواقع حول المملكة.
وبدأت الوحدات المتنقلة للأحوال المدنية بمنطقة مكة المكرمة بتقديم خدماتها اليوم للرجال في مركز قيا, ويوم الاثنين في فرع المركز الوطني للأرصاد بمدينة جدة، وفي مركز أبو راكه، لمدة يوم واحد لكل موقع.
وتواصل الوحدات المتنقلة للأحوال المدنية بمنطقة الجوف تقديم خدماتها للرجال والنساء في مركز صوير لمدة ثلاثة أسابيع، فيما تُقدم الخدمة اليوم للنساء في ثانوية العقيلة بمحافظة القريات لمدة يومين.
وتقوم الوحدات المتنقلة للأحوال المدنية بمنطقة الرياض بتقديم خدماتها اليوم للرجال والنساء في مقر هيئة حقوق الإنسان بمدينة الرياض لمدة يومين.
وتُوفر الوحدات المتنقلة للمستفيدين والمستفيدات خدمات السجل المدني كإصدار بطاقة الهوية الوطنية وتجديدها وبدل تالف عنها.
وتُعد الخدمات المتنقلة من أبرز وسائل تقديم الخدمة الميدانية في الأحوال المدنية، بما تُقدمه من تسهيلات لعموم المستفيدين من الرجال والنساء، وتُسهم في اختصار الوقت وتقليل الجهد على المستفيدين.

برعاية ولي العهد.. وزير الطاقة يفتتح المؤتمر الدولي لتقنية البترول لعام 2022م

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 20 رجب 1443هـ - 21 فبراير 2022م
https://www.al-jazirahonline.com/2022/02/20/187130/

برعاية صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، تستضيف المملكة بدءاً من مساء اليوم الأحد، المؤتمر الدولي لتقنية البترول لعام 2022م، الذي يشارك فيه خبراء ومهتمون من 70 دولة، وأكثر من 300 شركة عالمية، ويشمل 107 جلسات تقنية، يقدم فيها أكثر من 800 ورقة علمية.
ونيابة عن سمو ولي العهد، سيفتتح صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز وزير الطاقة، المؤتمر الذي سيقام في مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض، ويركز هذا العام على موضوع تعزيز التعافي العالمي من خلال الطاقة المستدامة، ويناقش فيه كبار قادة قطاع الطاقة في المنطقة والعالم، الرؤى المشتركة والمتبادلة حول أحدث التطورات والاتجاهات في مجالات الطاقة، والتقنيات الحالية والناشئة التي ستشكل مستقبل قطاع الطاقة.
وسيُستهل المؤتمر بعقد جلسة وزارية، اليوم الأحد، حول الموضوع الرئيس للمؤتمر وهو "تعزيز التعافي العالمي من خلال الطاقة المستدامة"، يُشارك فيها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة،

ومعالي وزير الطاقة والبنية التحتية في دولة الإمارات العربية المتحدة الأستاذ سهيل محمد المزروعي، ومعالي وزير النفط الكويتي الدكتور محمد عبداللطيف الفارس، ومعالي وزير النفط البحريني الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، ومعالي وزير النفط العراقي الأستاذ إحسان إسماعيل، ومعالي وزير البترول والثروة المعدنية المصري الأستاذ طارق الملا.

وفي صباح غدٍ الإثنين، سيفتتح صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز وزير الطاقة، المعرض المصاحب للمؤتمر، كما ستبدأ جلسات المؤتمر بنقاش حول الدور الذي تنهض به الشركات البترولية الكبرى، وصناعة البترول بشكلٍ عام، في قيادة التعافي العالمي من أجل مستقبل مستدام، ويلي ذلك جلسةٌ حواريةٌ يُناقش فيها المتحدثون أساليب التعامل مع الحراك الدائم الذي تشهده الأسواق العالمية.

وتُختتم جلسات هذا اليوم بندوة لمناقشة التحولات التي يشهدها قطاع الطاقة باتجاه تحقيق مستقبل مستدام ومجدٍ اقتصادياً.

ويشهد اليوم الثالث ندوةٍ عن الاقتصاد الدائري للكربون والسياسات والتشريعات المتعلقة به، بهدف إحراز مكاسب لجميع الأطراف المعنية، تليها ندوةٌ حواريةٌ عن تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

وفي اليوم الأخير تُعقد ندوةٍ حوارية حول أهمية بناء المرونة والقدرة على الاستجابة والتعافي في خضم التغييرات التي تشهدها صناعة البترول وأسواقه عالمياً.

ويُشارك في هذه الجلسات والندوات عددٌ من الرؤساء والإداريين التنفيذيين في الشركات البترولية الكبرى، والشركات العاملة في صناعة البترول، والمؤسسات الدولية ذات العلاقة.

ويستضيف المؤتمر متحدثين من أبرز الشخصيات العالمية في القطاع، مثل رئيس شركة أرامكو السعودية كبير إداريها التنفيذيين المهندس أمين الناصر، ورئيس شركة بتروناس الماليزية تنكو محمد توفيق، والرئيس التنفيذي لشركة شلمبرجيه أوليفييه لو بوش، ورئيسة شركة أوكسيدينتال بتروليوم فيكي هولوب، والرئيس التنفيذي لشركة بايونير ناتشورال ريسورسز، سكوت شيفيلد وغيرهم.

يذكر أن المؤتمر الدولي لتقنية البترول انطلق في عام 2005م، وهو مؤتمر ومعرض دولي سنوي للبترول والغاز، يناقش التقنيات والقضايا الرئيسة التي تواجه مختصي قطاع الطاقة في جميع أنحاء العالم.

وينعقد المؤتمر هذا العام أثناء مرحلة يعيش فيها قطاع الطاقة في المملكة تحولا جوهريا، يتمثل في إطلاق برامج عدة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، ومبادرات تركز على تنويع مزيج الطاقة الوطني، وتعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة، وبرامج متنوعة مثل استدامة الطلب على البترول، والاقتصاد الدائري للكربون، وإنتاج الهيدروجين، وترشيد وكفاءة الطاقة، واستثمار الذكاء الاصطناعي في قطاع الطاقة، بالإضافة إلى تنفيذ مشروعاتٍ عملاقة في مجالات البترول والغاز لمقابلة الطلب العالمي، وتعزيز أمن الطاقة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

سجن وتغريم مواطنة وزوجها المقيم لارتكابهما جريمة التستر التجاري

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 رجب 1443هـ - 21 فبراير 2022م
https://www.alriyadh.com/1936120

أعلنت وزارة التجارة صدور حكم قضائي نهائي ضد مواطنة سعودية تورطت في ارتكاب جريمة التستر التجاري من خلال تمكين زوجها المقيم من جنسية سورية من مزاولة النشاط التجاري عبر المؤسسة التابعة للمواطنة.
وتعود تفاصيل القضية إلى تلقي الوزارة بلاغاً عن حالة تستر بمؤسسة مقاولات في مدينة الرياض، حيث اتضح تمكين زوج المواطنة لأحد أقاربه (ابن عمه) من مزاولة نشاط المقاولات بالرياض.
وبمباشرة القضية تبين تولي المتستر عليه إدارة وتسيير أعمال المؤسسة، وعدم إطلاع ومعرفة المواطنة بالشؤون الإدارية والمالية للمنشأة، وبناء عليه تمت إحالة المخالفين الثلاث إلى القضاء تطبيقاً لأحكام نظام مكافحة التستر.
وأصدرت المحكمة الجزائية بالرياض حكماً قضائياً نهائياً بفرض عقوبة السجن لمدة 6 أشهر لكل مدان على حدة، وتغريمهما مبلغاً وقدره 60 ألف ريال والتشهير بهما على نفقتهما، بالإضافة إلى العقوبات التبعية المقررة نظاماً وهي إغلاق المنشأة، وتصفية النشاط، وشطب السجل التجاري، والمنع من مزاولة النشاط التجاري، واستيفاء الزكاة والرسوم والضرائب، وإبعاد المدان الثالث المتستر عليه عن المملكة وعدم السماح له بالعودة إليها للعمل.
تجدر الإشارة إلى أن البرنامج الوطني لمكافحة التستر اعتمد آليات حديثة تسهم في التضييق على منابع التستر والقضاء على اقتصاد الظل، حيث تعمل 20 جهة حكومية على ضبط المتسترين بتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والمعلومات، وإيقاع العقوبات النظامية والتي تصل إلى السجن خمس سنوات، وغرامة مالية خمسة ملايين ريال، وحجز ومصادرة الأموال غير المشروعة بعد صدور أحكام قضائية نهائية ضد المتورطين والتشهير بالمخالفين على نفقتهم.

«النيابة»: عقوبة إسقاط أو إهانة العلم الوطني تصل للحبس سنة و3000 ريال غرامة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 رجب 1443هـ - 21 فبراير 2022م
https://www.alriyadh.com/1936113

حذرت النيابة العامة من إهانة العلم الوطني للمملكة بأي طريقة، مشيرة إلى أن علم المملكة والعلم الملكي، يحظى بالتقدير والاحترام وتتوسطهما(لا إله إلا الله محمد رسول الله) وسيف مسلول.
وأضافت عبر حسابها على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" :" ويُطابق العلم الملكي العلم الوطني في أوصافِه ويُطرَّز في الزاوية الدُنيا المجاورة لعود العلم بخيوط حريرية مُذهبة شعار الدولة وهو السيفان المتقاطعان تعلوهما نخلة."

وأوضحت النيابة العامة أن :" كل من أسقط أو أعدم أو أهان بأية طريقة كانت العلم الوطني أو العلم الملكي أو شعار آخر للمملكة العربية السعودية، كراهة أو احتقارًا بسلطة الحكومة وكان ذلك علنًا أو في محل عام أو في محل مفتوح للجمهور، يعاقب بالحبس مدة تصل إلى سنة وبغرامة تصل إلى 3 آلاف ريال."

د. أفنان الشعيبي مديرة تنفيذية لمنظمة تنمية المرأة في "التعاون الإسلامي"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 رجب 1443هـ - 21 فبراير 2022م
https://www.al-madina.com/article/775604

أعلن المجلس الوزاري لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، اختِيار الدكتورة أفنان الشعيبي مرشحة المملكة العربية السعودية كمديرة تنفيذية للمنظمة.
وتُعد منظمة تنمية المرأة أول منظمة دولية متخصّصة بشؤون المرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتهدف إلى تمكين المرأة وتنميتها ورعايتها ودعمها في المجالات المتعلقة بها في الدول الأعضاء.
يذكر أن الدكتورة أفنان الشعيبي حاصلة على شهادة الدكتوراه في القيادة والإدارة من جامعة جورج واشنطن الأمريكية، وحازت على جائزة دبلوماسي العام للشرق الأوسط في المملكة المتحدة، إلى جانب كونها أول امرأة عربية سعودية ترأس غرفة التجارة العربية البريطانية، إضافةً إلى منصبها الحالي فإنها عضوًا في مجلس أمناء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني منذ نوفمبر 2021م، وعضو في الهيئة الاستشارية لجامعة الملك خالد، وعضوية اللجنة التنفيذية لمجموعة "B20"في المملكة، كما شغلت منصب المشرف العام على العلاقات الدولية في "وزارة الثقافة" والأمين العام والرئيس التنفيذي لغرفة التجارة العربية البريطانية، وتولت منصب مستشار الرئيس لمجلس الأعمال السعودي الأمريكي في واشنطن.

«التجارة» تحيل 851 قضية تستر إلى النيابة العامة خلال 2021

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 20 رجب 1443هـ - 21 فبراير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/02/19/article_2265526.html

كشفت وزارة التجارة لـ"الاقتصادية" إحالة 851 قضية تستر إلى النيابة العامة خلال 2021.
جاء ذلك تزامنا مع انتهاء الفترة التصحيحية لمخالفي نظام مكافحة التستر في السعودية الأربعاء الماضي، التي استفاد منها كثير من المصانع والشركات في تسوية أوضاعها ومزاولة الأنشطة التجارية بشكل نظامي، سواء عبر خيار الشراكة بين المستثمر السعودي والأجنبي أو خيار بيع المنشأة والتنازل عنها عبر نقل ملكيتها لشخص آخر وبقية الخيارات الأخرى، وفقا للائحة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر.
وبحسب وزارة التجارة، تواصل الجهات الحكومية الشريكة للبرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري معالجة طلبات المنشآت المستفيدة من الفترة التصحيحية، حيث منحت اللائحة التنفيذية لمخالفي أوضاع نظام مكافحة التستر مقدم الطلب مهلة 90 يوما من تاريخ إبلاغه بقبول طلبه لاستكمال إجراءات التصحيح حسب الخيار المحدد.

وجاءت الفترة التصحيحية لتصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر من المواطنين والمقيمين كفرصة أخيرة للمخالفين، حيث تعمل 20 جهة حكومية على ضبط المتسترين بتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والمعلومات وإيقاع العقوبات النظامية عليهم، التي تصل إلى السجن خمسة أعوام وغرامة مالية بقيمة خمسة ملايين ريال، وحجز ومصادرة الأموال غير المشروعة لمرتكبي الجريمة بعد صدور أحكام قضائية نهائية في حقهم.

وذلك إضافة إلى العقوبات التبعية المقررة نظاما، وتتمثل في إغلاق المنشأة المخالفة وتصفية أنشطتها وشطب السجل التجاري ومنع المدان المتستر من ممارسة أي نشاط اقتصادي لمدة خمسة أعوام، وإبعاد المتستر عليهم عن المملكة وعدم السماح لهم بالعودة إليها للعمل والتشهير بالمخالفين على نفقتهم.

واعتمد نظام مكافحة التستر الجديد آليات تسهم في التضييق على منابع التستر والقضاء على اقتصاد الظل، كما نص على توحيد جهود الجهات الرقابية، حيث يتولى ضبط الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في النظام موظفون يكون لهم صفة الضبط الجنائي من وزارة التجارة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، والهيئة العامة للزكاة والدخل، والجهات المختصة الأخرى، ويكون الإثبات في جرائم ومخالفات النظام بجميع طرق الإثبات بما فيها الأدلة الإلكترونية.

وشدد البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري على جميع المنشآت بأهمية الالتزام بقواعد السوق المعتمدة لدى الجهات الحكومية، معلنا أهم عشرة معايير لالتزام المنشآت بمعايير السوق للحد من حالات التستر التجاري بشكل مستدام.

وتتمثل في: وجود سجل تجاري "ساري" للمنشأة ومحدث بجميع البيانات والتراخيص اللازمة لمزاولة النشاط، إضافة إلى فتح حساب بنكي خاص بالمنشأة، وعدم استخدام الحسابات الشخصية في التعاملات التجارية، والحرص على تجديد رخص مزاولة النشاط، وتحديث عناوين المنشأة المرتبطة بها، وأهمية تسجيل المنشأة في برنامج "حماية الأجور"، وتسجيل بيانات أجور العمالة، وتوثيق عقودهم إلكترونيا، والحرص على عدم تشغيل العمالة غير النظامية في المنشأة.

وأكد أهمية توثيق جميع التعاملات المالية للمنشأة، والالتزام بالأنظمة ذات الصلة بهذا الشأن، وعدم منح غير السعودي أدوات تؤدي إلى قيامه بالتصرف على نحو مطلق في المنشأة، وتأكيد الالتزام بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني، والعمل على إصدار وحفظ الفواتير إلكترونيا.

كذلك حث المنشآت على ضرورة الحصول على التمويل لأنشطتها عبر الطرق النظامية، وتوثيق جميع العمليات المرتبطة بهذا الشأن، والحرص على الالتزام بجميع الأنظمة والتعليمات ذات الصلة بممارسة الأنشطة الاقتصادية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

هيكلة ضريبية لعدالة تجارية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 20 رجب 1443هـ - 21 فبراير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/02/20/article_2265721.html

كلمة الإقتصادية

وضعت منظمة التجارة العالمية، اتفاقية الجاتGAAT ، لتشجيع التجارة العالمية والتنافسية بين دول العالم ووسعت في ذلك جهودها من أجل تخفيف الضرائب والجمارك، وإلغاء الدعم والقيود المفروضة على حرية حركة الأموال، وذهبت في ذلك بعيدا حتى أصبحت التنافسية العالمية عاملا مهما لجذب الأموال والمستثمرين وأحد أهم المؤشرات الاقتصادية.

كما عملت جاهدة على إلغاء الدعم والمزايا المقدمة للشركات المحلية في أي دولة أملا في الوصول إلى تجارة مفتوحة.

ومع هذا التحرك والتوجه لم يكن في الحسبان أن تصل التنافسية إلى مستوى المنافسة الضريبية بين الحكومات، وأصبح من أكثر الموضوعات سخونة ونقاشا وجدلا، ويحظى بأهمية متزايدة، ما نتج عنه حركة واسعة لرؤوس الأموال بين الدول الأكثر في حركة السلع الرأسمالية واستخدام العمال، كما سعت المنافسة الضريبية إلي تخفيض مستمر بين الدول لمعدلات الضرائب على الدخل الذي تكسبه الشركات الأجانب داخل حدودها لجذب كل ما تستطيع من الاستثمارات المباشرة.

لكن ما المشكلة في المنافسة الضريبية طالما تحققت أهداف منظمة التجارة العالمية، وهناك حرية واسعة في حركة

الأموال، خاصة أنه لا أحد يجادل- تقريبا- في دور المنافسة وقدرتها على تخصيص الموارد الاقتصادية بصورة أكثر كفاءة من أي وسيلة أخرى، ودافع كثيرون عن المنافسة الضريبية بين الحكومات أنها تحد من الإنفاق المهدر للموارد وتعمل على تحسين الحوكمة، لكن مع هذه المبررات كان القلق يتزايد، خاصة مع تنامي قدرات الشركات الرقمية مثل فيسبوك وأمازون على الاستفادة من هذا الوضع الضبابي.

المشكلة أن التنافسية قد تقود إلى سباق نحو القاع من خلال الإعفاءات الضريبية والضرائب الصفرية، ما يتسبب في تقليص الإيرادات الضريبية بشكل حاد أو إحداث تشوهات في الهيكل الضريبي أو تخفيض الإنفاق العام والتقشف، ما يقوض الهدف الأساسي الذي بنيت من أجله الاتفاقيات التجارية العالمية، وبتوقيعها تم فتح الأسواق وتشجيع حرية حركة الأموال والعمال.

فالمنافسة الضريبية تقوض ضرائب دخل الأفراد والشركات، التي تعد المصدر الرئيس لإيرادات جميع الدول الحديثة، إضافة إلى هذا تبين من خلال دراسات متخصصة أن الشركات تستطيع أن تتلاعب بالتسعير التحويلي، وتستخدم أدوات أخرى لتجنب الضرائب ونقل الأرباح من البلدان ذات الضرائب المرتفعة إلى البلدان، التي تفرض ضرائب منخفضة، فعندما تخفض البلدان أوعية ضرائب الشركات، فإن هذا يأتي على حساب بلدان أخرى.

وللحفاظ على الدول وسيادتها وهياكلها الضريبية العادلة، فمن الضروري الحد من المنافسة الضريبية، ولهذا صادق زعماء دول مجموعة العشرين خلال اجتماعاتها في إيطاليا العام الماضي على اتفاق دولي ينص على فرض ضريبة على الشركات متعددة الجنسيات 15 في المائة كحد أدنى، في خطوة عدها كثيرون "ثورية تاريخية"، وطبقا لمدير مركز السياسة والإدارة الضريبية في منظمة التعاون والتنمية، الذي يعد مهندس هذه الخطوة التاريخية أن هذا الاتفاق سيغير طريقة فرض الضرائب على الشركات العالمية، حيث ولى زمن المنافسة الضريبية التعسفية مع ضرائب لن تقل عن 15 في المائة، ومع توزيع أكثر عدلا لأرباح أكبر الشركات، ولا سيما الرقمية منها.

وترى منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديOECD ، إن الحد الأدنى 15 في المائة قد يسمح بإيرادات إضافية تبلغ 150 مليار دولار سنويا، لكن رغم التفاؤل الذي ساد بين المشرعين في العالم نتيجة هذا القرار التاريخي، فإن التفاؤل يبدو اليوم أقل في قدرة الدول على تنفيذه والالتزام به بسهولة إقراره، ذلك أن تطبيق هذا المقترح والالتزام به لم يكن أمرا سهلا، كما كان متوقعا. فهذه الإصلاحات تواجه صعوبات في تمريرها على البرلمانات، فإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تكافح لتمرير تشريع من شأنه أن يجعل القانون الأمريكي يتماشى مع هذا التوجه العالمي. وهذا جعل اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين الذي عقد أخيرا- يتركز حول آليات التزامهم بتنفيذ إصلاح شامل لقواعد ضرائب الشركات العالمية العام المقبل، والتزموا في بيان مشترك بضمان أن تدخل القواعد الجديدة حيز التنفيذ على المستوى العالمي في 2023، لكن لم يستطع هؤلاء الوزراء إخفاء مخاوفهم من أن الوفاء بالموعد النهائي قد يكون أمرا صعبا، وأن هناك انقسامات واضحة بشأن قدرة الدول على تحقيق ذلك، فيما يرى وزير المالية الفرنسي أنه لا مجال للتراجع، لكن وزير المالية الألماني أكد أن هذا الأمر مشروع كبير ومهم للعدالة الضريبية الدولية، لكنه أيضا جدول زمني مستقبلي طموح بلا شك.

نمذجة الريادة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 رجب 1443هـ - 21 فبراير 2022م
https://www.alriyadh.com/1936182

كلمة الرياض

حين أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - أيده الله - بثقة وتأكيد قائلاً: "هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة، وسأعمل معكم على تحقيق ذلك". حين أعلن ذلك فهو يعني ما يقول؛ فقد اقترن القول عنده بالفعل؛ وبالفعل ما نشاهده الآن من تغييرات مذهلة، وما نلمسه واقعاً من تحديث وتغيير طالا كل مناحي الحياة؛ إنما هو ترجمة لوعدٍ قطعه - حفظه الله - لشعبه ومجتمعه أن تكون هذه البلاد المباركة مصدر إشعاع وحضارة ونماء وقوة اقتصادية عالمية يقف أمام تفرّدها العالم تقديراً وإكباراً. وهو ذات التوجّه والوعد الذي أكده سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان راسم الرؤية المذهلة 2030 التي جاءت من الشمول والقوة والكفاية ما يجعل العالم بأسره ينظر لهذه الرؤية بعين الإكبار والتقدير بل ومحاولة ترسُّم نهجها واقتفاء أثرها لما أظهرته من تغيير إيجابي سريع ومذهل بعث الحياة والديناميكية في مفاصل الوطن ومؤسساته؛ حتى أضحى ورشة عمل مدهشة تسير في كل اتجاه يخدم الوطن وأبناءه ويستهدف مستقبل الجيل الحالي والأجيال المستقبلية عادّاً هذه الرؤية: "رؤية الحاضر للمستقبل، التي نريد أن نبدأ العمل بها اليوم لِلغد، بحيث تعبر عن طموحاتنا جميعاً وتعكس قدرات بلادنا". منطلقاً سموه من قناعته الأكيدة والواثقة بأنّ بلادنا تمتلك قدرات ضخمة، وسنسعى إلى أن تكون محركاً لاقتصادنا وموردا إضافياً لبلادنا، وهذا هو عامل نجاحنا الثاني. كما لفت سموه إلى أحد أهم المرتكزات التي تتمتع بها بلادنا؛ وهو أن لوطننا موقعاً جغرافياً استراتيجياً، فالمملكة هي أهم بوابة للعالم بصفتها مركز ربط للقارات الثلاث، وتحيط بها أكثر المعابر المائية أهمية، وهذا هو عامل نجاحنا الثالث. وهذه العوامل الثلاثة هي مرتكزات رؤيتنا التي نستشرف آفاقها، ونرسم ملامحها معاً.

من هنا فلا غرو أن يبدي العالم إعجابه بهذه القيادة الفذّة التي انطلقت في عملية التغيير والتحديث والعصرنة والسباق في مضمار التقدم بلا توقّف أو تراخٍ أو إبطاء؛ فالطموح كبير والهمّة العالية لا يخبو شغفها ولا يستكين. مشروعات وإنجازات تترى ولا تني تحقُّقاً وإثماراً في كل شبر من هذه الأرض الشامخة بقيادتها وعراقتها وإنسانها وتاريخها الضارب عمقاً وتجذّراً وأصالة.

ولعل هذا ما يجعل قيادتنا تباهي بهذا الإنسان وكفاحه مع قيادته في كل مراحل التأسيس حتى توتيد وتوطين وترسيخ وجوده الحضاري والسياسي والتاريخي على مر العقود. وهذا يجعلنا نتفهّم ونعي مقولة خادم الحرمين الشريفين حين قال بعزم أكيد لا يلين: "هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة، وسأعمل معكم على تحقيق ذلك."

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 رجب 1443هـ - 21 فبراير 2022م

https://www.alriyadh.com/1936152

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 20 رجب 1443هـ - 21 فبراير 2022م

https://www.aleqt.com/2022/02/21/article_2266526.html